ELECTRICITE DU LIBAN
"Etablissement Public"

كهرباء لبنـــان
"مؤسسة عامة"

بيان

تخفيض التعرفة الكهربائية

تعلن مؤســســـة كهرباء لبنان بأنّه، بناءً على المداولات وتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الطاقة والمياه ومعالي وزير المالية في الاجتماع المنعقد في الســـراي الحكومي صـــباح الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٣/٦/٦، ونظراً لانخفاض أسعار المشتقات النفطية، وانخفاض سعر صرف د.أ./ل.ل. في السوق الموازية واستقرار سعر صرف د.أ./ل.ل. على منصة صيرفة، اتخّذ مجلس إدارة المؤسسة في جلسته المنعقدة عصر أمس الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٣/٦/٧ القرار رقم ٢٨٥ القاضي بخفض التعرفة الكهربائية لإصدار فواتير شهري كانون الثاني وشباط ٢٠٢٣ على النحو التالي:

- حسم نسبة ٢٥٪ على الرسوم الثابتة، أي على كل من رسم بدل الاشتراك وبدل التأهيل.
- الإبقاء على ســـعر الشـــطر الأوّل المدعوم، أي ١٠ ســـنت أمريكي لكل ك.و.س. / لأوّل ١٠٠ ك.و.س. استهلاك.
- تخفيض سعر الشطر الثاني إلى ٢٦ سنت أمريكي لكل ك.و.س. استهلاك يـزيـد عـن ١٠٠ ك.و.س.

ويهم المؤسسة بأن تذكّر بأن سعر صرف د.أ./ل.ل. على منصة صيرفة +٢٠٪ هو خارج صلاحياتها التزاماً بكتاب مصرف لبنان رقم ٧/١٣٧٨ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٨ ولا يسع المؤسسة سوى التقيّد بقرار مصرف لبنان بهذا الشأن.

وفي سياق متّصل، قرّر مجلس إدارة المؤسسة، في قراره عينه، مراسلة كل من دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية ومعالي وزير الطاقة والمياه لمراجعة حاكمية مصـرف لبنان بشـأن مسـألة سـعر صـرف الدولار الأمريكي في فواتير الإصـدارات الشـهرية التالية، أي ابتداءً من شـهر آذار ٢٠٢٣، لطلب الموافقة على اعتماد سعر صرف منصة صيرفة فقط بدلًا من سعر منصة صيرفة +٢٠٪ منه الذي قرره مصرف لبنان بموجب كتابه المشار إليه رقم ٧/١٣٧٨ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٨، وبعد ورود الجواب المرجو بهذا الشأن، يُبنى على الشيء مقتضاه بشأن فواتير الأشهر اللاحقة، أي إصدار شهر آذار ٢٠٢٣ وما يليه، والتي ستُصبح تصدر شهرياً.

هذا وقد وافق مجلس إدارة المؤســســـة أيضـــاً بموجب قراره المذكور، وبناءً على التوجيهات في الاجتماع المشار إليه أعلاه، على إعداد دراسة، لا سيما بالاستناد إلى عوامل تقلبات الأسعار العالمية للمشتقات النفطية، كميات المحروقات التي سيتم توريدها، سعر الصـرف د.أ./ل.ل.، ومقدار تحويل إيرادات جباية فواتير الكهرباء بالليرة اللبنانية إلى دولار أمريكي من قبل مصـــرف لبنان، وذلك لمراجعة آلية احتســـاب التعرفة الكهربائية في الفواتير التي تلي إصدار شهر حزيران ٢٠٢٣، لمناقشتها مع كافة المعنيين، وليُبنى على الشيء مقتضاه.

وإذ تتفهّم المؤسسة الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطنون في ظل الأزمة الراهنة، يهمّها أن تذكّر بأن إقرار التعرفة الجديدة أتى ضمن إطار خطة طوارئ وطنية لقطاع الكهرباء في لبنان أُقرّت في آب العام ٢٠٢٢ بنتيجة هذه الأزمة وبغية بدء النهوض بهذا القطاع وذلك بالتنسيق مع المنظمات والجهات الدولية المانحة، وقد اقترنت هذه الخطة بالمصـادقات والموافقات اللازمة من جانب وزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء وبمتابعة من اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٨،

ولذلك تناشـد المؤسـســة المواطنين للوقوف إلى جانب المصـلحة العامة وعدم الانصـياع وراء الدعوات لمخالفة القوانين في التمنّع عن تسـديد فواتير الكهرباء و/أو القيام بالتعدّيات على الشـبكة الكهربائية، لا سـيما مع وضع موضع التنفيذ، اعتباراً من صبيحة هذا اليوم، التخفيض والحسم المقرّين أعلاه والبدء بطباعة فواتير إصدار شـهري كانون الثاني وشـباط ٢٠٢٣ على أسـاس ذلك، ومع الاسـتمرار بحملات نزع التعديات لخفض الهدر غير الفني على الشبكة، لما فيه من مردود على الصالح العام.

بيروت في ٢٠٢٣/٦/٨
المكتب الإعلامي